Studying Gender Gap In Terms Of Work, Education And Health In The Northern And North-Eastern Region In Syria

Dr. Haitham Ahmad Issa [*]
Dr. Thaer Jamail Sultan [**]

(Received 28 / 11 / 2019. Accepted 29 / 12 / 2019)

□ ABSTRACT □

This paper tries to explore the gender gap in the Northern and North-Eastern area in Syria from three key pillars i.e. work, education and health, using the database of the fast population survey undertaken by the Commission for Planning and International Cooperation and UNFPA in Syria. In details, the study aims to conduct an in-depth analysis of the opinions and attitudes of individuals from different social groups in the subject areas that represent the dimensions of the gender gap. The work dimension focused the reasons of accepting women's work as well as studying the reasons for refusing that work to identify enabling and hindering factors of that work. In addition, some related issues that might be affected by woman work were studied such as men participation in household work, woman role in formulating household decisions and her right to inheritance. In the education dimension, the study focused on exploring parents' preferences towards the education level for their children and the effects of that preferences on children attainment and study. The health dimension examined some behaviors and have different health implications between men and women such as the preferred age at first marriage, the preferred age to stop giveng birth and early pregnancy etc. The study concludes with some results of which: (1) there is a gender gap with regard to accepting work outside family home, (2) there is noticeable difference in the education level that parents prefer for their boy and that for their daughters, (3) there are widespread of some behaviors and practices that have adverse effects on women's health.

Key words: Gender gap, women empowerment, Syria .

[*]**Associate Professor- Department Of Economics – School Of Economics – Damascus University-Damascus -Syria.**
[**]**Assistant Professor -Department Of Economics – School Of Economics – Damascus University-Damascus -Syria.**

دراسة فجوة النوع الاجتماعي في مجالات العمل والتعليم والصحة في المنطقة الشمالية والشمالية الشرقية في سورية

الدكتور هيثم أحمد عيسى*

الدكتور ثائر جميل سلطان **

(تاريخ الإيداع 28 / 11 / 2019. قُبِل للنشر في 29 / 12 / 2019)

□ ملخّص □

يسعى البحث إلى سبر فجوة النوع الاجتماعي في المنطقة الشمالية والشمالية الشرقية في سورية من ثلاثة محاور أساسية هي العمل والتعليم والصحة باستخدام قاعدة بيانات المسح السكاني السريع الذي قامت به هيئة التخطيط والتعاون الدولي مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في سورية. بالتفصيل، هدف الدراسة هو إجراء تحليلٍ موسعٍ لآراء ومواقف الأفراد من مختلف الفئات الاجتماعية في المنطقة المدروسة في مواضيع محاور البحث الثلاثة التي تُمثل أبرز أبعاد قضية النوع الاجتماعي. ركّز محور العمل على أسباب قبول عمل المرأة خارج المنزل بالتوازي مع دراسة أسباب عدم الموافقة عليه للتعرّف على العوامل المساعدة لعملها والمعيقة له؛ بالإضافة إلى دراسة مسائل قد يؤثر فيها عمل المرأة مثل مشاركة الرجل في الأعمال المنزلية ودور المرأة في صياغة قرار الأسرة وحقها في الإرث. في محور التعليم، ركّزت الدراسة على سبر تفضيلات الأهل للمستوى التعليمي المُفضل لأبنائهم وبناتهم وانعكاس تلك التفضيلات على انتظام الأبناء والبنات فعلياً في الدراسة. في محور الصحة، تمّ التركيز على بعض السلوكيات والممارسات التي تؤثر في الصحة بشكلٍ متباين بين الذكور والإناث مثل العمر المرغوب عند الزواج الأول والعمر المرغوب للتوقف عن الإنجاب والحمل المبكر وغيرها. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها (1) وجود فجوة بين الرجل والمرأة في مجال قبول العمل خارج المنزل، (2) وجود فارق واضح في المستوى التعليمي الذي يرغبه الأهل لأبنائهم وبناتهم لصالح المجموعة الأولى، و(3) شيوع العديد من الممارسات والسلوكيات ذات الأثر السلبي في المستوى الصحي عند الإناث مقارنة بالذكور كتفضيل الزواج المبكر والحمل المبكر للإناث واستمرارهن في الإنجاب وعدم المعرفة بأهمية الفحص الطبي قبل الزواج وغيره.

الكلمات المفتاحية: فجوة النوع الاجتماعي، تمكين المرأة، سوريا .

* **أستاذ مساعد– قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق– دمشق– سورية.**

** **مدرس– قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق– دمشق– سورية.**

مقدمة:

لم تُمكّن النجاحات الجزئية في مجال تمكين المرأة في سورية خلال السنوات الماضية من التخلّص نهائياً من التمييز بين الذكور والإناث في مجالاتٍ مختلفة أو ما يُسمى فجوة النوع الاجتماعي والتي تكتسب أهميةً كبيرة لكن متفاوتة بين المناطق والأقاليم داخل سورية. تستدعي هذا الأمر ضرورة العمل على سد تلك الفجوة وحل المشكلة وهو ما يُعرف في الأدبيات المختصة بتمكين المرأة، وتشير فجوة النوع الاجتماعي gender gap إلى مجموعة من التمايزات بين الرجل والمرأة في مجالات مختلفة مثل العمل والتعليم والصحة والمشاركة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وغيرها، التي تؤدي بالمحصلة إلى تراجع أهمية المرأة في المجتمع بشكل عام وإعطاء الرجل أولوية وأهمية أكبر. بالمقابل، تُستخدم مصطلح تمكين المرأة women empowerment للإشارة إلى الحل\الحلول المقترحة لسد تلك الفجوة وإعادة الاعتبار لدور المرأة في مجالات الحياة كافة. فعلياً، تظهر مشكلة فجوة النوع الاجتماعي بحدة في محافظات المنطقة الشمالية والشمالية الشرقية في سورية أكثر من غيرها.

ضمن اهتمام الحكومات السورية بتطوير وتنمية تلك المنطقة اقتصادياً واجتماعياً لاسيما منذ العام 2005 تمّ زيادة الاهتمام بتلك المنطقة في الخطة الخمسية العاشرة (2006–2010) وتنفيذ عدة برامج للتطوير الاجتماعي وتمكين المرأة بعض تلك البرامج كان بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهم. لكن، بالرغم من ذلك كله لم يتحقق النجاح المطلوب في مجال تمكين المرأة، وما تزال فجوة النوع الاجتماعي بحاجة للمزيد من الدراسة والتقصي لاسيما من حيث تحديد أسبابها الدقيقة.

يسعى هذا البحث إلى دراسة هذه المشكلة من خلال تحليل بيانات المسح السكاني السريع المتعلقة بآراء ومواقف الأفراد من المرأة في ثلاثة مجالات هي العمل والتعليم والصحة لما لتلك الآراء والمواقف من تأثير مهم في نجاح التدخّلات الهادفة إلى تمكين المرأة إذ أنه ما لم تكن تلك الآراء والمواقف مساعدة ومؤيدة لتمكين المرأة ستبقى عديمة الفعالية كل تلك التدخّلات، وقد تمّ تنفيذ المسح السكاني السريع في محافظات المنقطة الشمالية والشمالية الشرقية في سورية (حلب، الرقة، الحسكة، دير الزور، وإدلب) بالتعاون بين هيئة التخطيط والتعاون الدولي في سورية وصندوق الأمم المتحدة للسكان UNFPA في سورية وبالتأكيد بعض المؤسسات الحكومية وفي مقدمتها المكتب المركزي للإحصاء وذلك في عام 2005 من أجل استطلاع آراء الأفراد في تلك المنطقة بعدد من القضايا والمسائل الاقتصادية والاجتماعية والسكانية. قاعدة بيانات البحث ومنهجيته والاستمارات المستخدمة محفوظة لدى هيئة التخطيط والتعاون الدولي والمكتب المركزي للإحصاء وصندوق الأمم المتحدة للسكان في سورية وهي غير منشورة فعلياً حتى الآن، كما لم يتم إجراء أي مسح لاحق أو تعداد للسكان.

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث:

بذلت الحكومة السورية وكذلك بعض منظمات الأمم المتحدة جهوداً كبيرة في محاولة للنهوض اقتصادياً واجتماعياً بمستوى المنطقة الشمالية والشمالية الشرقية من سورية. حققت تلك الجهود نجاحات في بعض الجوانب، لكن لم تصل إلى غاياتها فيما يتعلق بتمكين المرأة مما أدى إلى استمرار فجوة النوع الاجتماعي القائمة في تلك المنطقة. تبرز أهمية هذا البحث من كونه يحاول تحديد الأسباب المؤدية إلى ذلك الوضع من خلال تحليل آراء الأفراد في تلك المنطقة بموضوع تمكين المرأة. كما هو معلوم تعد المواقف والآراء الشخصية من المعوقات التي تحد من نجاح برامج التدخّل

الهادفة إلى إحداث تغيير اجتماعي. في حال نجاح البحث في تحديد الاتجاهات الاجتماعية فيما يتعلق بمشكلة تمكين المرأة في المنطقة المدروسة يمكن الاستفادة من مخرجات هذا البحث في توجيه وتصحيح الخطط الحكومية القادمة وبرامج المنظمات الدولية المستقبلية الهادفة إلى تخفيض فجوة النوع الاجتماعي في المنطقة المدروسة الأمر الذي يزيد من فعاليتها واحتمال نجاحها.

أهداف البحث:

توضيح مشكلة فجوة النوع الاجتماعي في المنطقة الشمالية الشرقية في سورية في مجالات العمل والتعليم والصحة وذلك من خلال تحليل آراء ومواقف الأفراد في تلك المنطقة. كذلك تهدف هذه الدراسة إلى تشكيل رؤية واضحة حول هذه المشكلة تساعد الحكومة في وضع البرامج والخطط الكفيلة برفع مستوى المرأة وتمكينها في مختلف المجالات بما يساعد في تقليص هذه الفجوة.

فرضيات الدراسة:

- يدفع عمل المرأة خارج المنزل نحو تعزيز دورها في عملية اتخاذ القرارات الأُسرية حيث تساهم المرأة العاملة بدور أكبر في اتخاذ تلك القرارات الأسرة مقارنةً بالمرأة غير العاملة.
- تؤثر الآراء والمواقف الفردية بقوة في تشكيل واستمرار فجوة النوع الاجتماعي في مجالات العمل والتعليم والصحة.
- يوجد تأثير متبادل بين عمل الإناث وتعليمهن، فالإناث الأكثر تعليماً يشاركن أكثر في سوق العمل وبالمقابل يؤدي تعليم الإناث إلى تعزيز فرص مشاركتهن في سوق العمل.
- تُعزز العادات والتقاليد الاجتماعية المتوارثة فجوة النوع الاجتماعي وتعيق الجهود الحكومية والدولية المبذولة من أجل معالجتها.
- تؤثر الآراء والمواقف الاجتماعية المتعلقة بالعمر الأنسب للزواج، وتوقيت الحمل الأول، وسن التوقف عن الإنجاب، وزواج الأقارب بشكلٍ سلبي في صحة الإناث.

أسئلة الدراسة:

1. ما هي آراء و مواقف الأفراد في المنطقة المدروسة من عمل الإناث؟
2. ما هي أراء و مواقف الأفراد في المنطقة المدروسة بالمستوى التعليمي الحالي والمرغوب للإناث؟
3. ما هي أراء و مواقف الأفراد في المنطقة الشمالية الشرقية بالمستوى الصحي الحالي والمرغوب للإناث؟

منهجية البحث:

يتضمن هذا البحث دراسة حالة المنطقة الشمالية والشمالية الشرقية في سورية من منظور النوع الاجتماعي. لذلك، تمّ استخدام المنهج التحليلي من أجل تحليل قاعدة البيانات الأولية التي وفرها مسح المنطقة الشمالية والشمالية الشرقية في سورية الذي جرى عام 2005 وذلك بالتركيز على عدة فئات سكانية مختلفة ضمن ثلاثة محاور أساسية هي العمل والتعليم والصحة، ومن ثمّ استخلاص المواقف الرئيسة التي تجمع أفراد هذه الفئات وبالتالي توضيح أبعاد المشكلة موضوع الدراسة وهي فجوة النوع الاجتماعي.

الدراسات السابقة:

1_ صبح، سميرة (2008) "المساواة والعدالة والنوع الاجتماعي في سورية" ورقة عمل رقم 42، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سورية.

قدمت الورقة لإضاءة على المجالات التي تتسع فيها الفجوة بين الجنسين والمجالات التي تضيق فيها الفجوة بينهما ومعرفة المعوقات التي لا تزال قائمة في وجه تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وما هي السياسات اللازمة لتقليص الفجوة بين الجنسين. وجدت الدراسة تضيّق في الفجوات النوعية في مجال التعليم والمجال الاقتصادي ترافق بتطور واضح في المجال السياسي حيث عملت الدولة على تعزيز الاستثمار في القطاع الاجتماعي الأمر الذي أدى إلى إحداث تغيير واسع في تحسين أوضاع المرأة من النواحي الاجتماعية والصحية وتوفير فرص العمل وإشراكها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ومع ذلك وجدت الدراسة أن الكثير من الإصلاحات لم يتم تنفيذها.

2_ أبو حمدان، ماجد ملحم (2014) "تفعيل دور المرأة العربية السورية في عملية التنمية الشاملة" مجلة جامعة دمشق، المجلد 30، العدد 1+2..

تناولت الدراسة على مسألة تفعيل مشاركة المرأة العربية السورية في عملية التنمية الشاملة للمجتمع، وتمت مقاربة هذه المسألة من جانبين أساسيين. ركّز الجانب الأول على الصعوبات التي تعرقل تفعيل مشاركة المرأة في نشاطات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية والتعليمية، وغيرها، بينما كان تركيز الجانب الثاني على متطلبات وآليات تفعيل دورها المرأة في إنجاز التنمية الشاملة في مجالات عدة، كالمجال الاجتماعي الثقافي، ومجال الإعداد العلمي والتأهيل المهني للمرأة، وآليات إدماجها في عملية الإنتاج الاجتماعي، وتعزيز
مشاركتها في مواقع المسؤولية واتخاذ القرار، ونشر ثقافة العدالة والمساواة بين الجنسين،

3_ الناقولا، جهاد (2011) الآثار الأسرية الناجمة عن خروج المرأة السورية للعمل: دراسة ميدانية لواقع مشكلات النساء المتزوجات العاملات في مدينة دمشق. الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافية، سورية.

تضمّنت الدراسة العملية عينة من 350 امرأة من النساء المتزوجات العاملات في مدينة دمشق ممن يعملن في مختلف القطاعات الرسمية والخاصة المنظمة وغير المنظمة ومن مختلف أشكال النشاط الاقتصادي الممثلة لوحدات العينة. بناءً على نتائج الدراسة العملية تمّ تقديم بعض المقترحات التي تمكّن المرأة العاملة من أدوارها.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها الوحيدة التي تُركّز على المنطقة الشمالية والشمالية الشرقية من سورية ذات الأهمية الاقتصادية الاستثنائية في سورية. أيضاً تغطي هذه الدراسة عدة جوانب مثل العمل والتعليم والصحة في حين تركّز معظم الدراسات الأخرى على جانب واحد أو اثنين فقط. تتمثل النقطة الأكثر الأهمية في أنّ هذه الدراسة تستخدم قاعدة بيانات ضخمة شملت جميع فئات المجتمع المدني.

1. المقدمة:

يعد اللاتكافؤ بين المرأة والرجل (فجوة النوع الاجتماعي) في الكثير من جوانب الحياة حقيقةً واضحة وملموسة في الواقع الاجتماعي لعدد كبير من الدول ويتفاوت هذا اللاتكافؤ من دولة لأخرى ومن إقليم إلى آخر ضمن البلد الواحد تبعاً لاختلاف عدد كبير من العوامل التي تؤثر في هذه الظاهرة ويتجلى هذا اللاتكافؤ في العديد من جوانب حياة المجتمع مثل العمل، والتعليم، والصحة، والقانون، والتمثيل في المجالس المحلية والنيابية ... وغيرها.

يدل وجود عدد كبير ومتزايد من دراسات النوع الاجتماعي إلى استمرار وانتشار وأحياناً تعمّق هذه الحالة من اللاتكافؤ والتي تمثل تهديداً لجهود التنمية والتطوير والتغير الاجتماعي ناهيك عن ارتباطها المباشر بالحقوق الإنسانية الأساسية.

بالرغم من هذا كله يوجد نقص واضح وشديد في هذه الدراسات في سورية، لذلك جاءت هذه الدراسة كخطوة في مجال توفير مثل هذا النوع من الدراسات والتي تساعد في رسم السياسات و وضع الخطط والبرامج الهادفة إلى رفع مستوى تمكين المرأة وإزالة العوائق التي تحول دون ممارسة حقوقها و أداء أدوارها المختلفة.

تُركّز هذه الدراسة على المحافظات الشمالية والشمالية الشرقية(حلب، إدلب، الرقة، الحسكة، ودير الزور) في سورية لسببين هما (1) توفر قاعدة بيانات غنية ومتكاملة عن هذه المنطقة هي محصلة ونتيجة المسح السكاني السريع الذي تمّ تنفيذه بالتعاون بين هيئة التخطيط والتعاون الدولي في سورية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، و ما لم يُذكر غير ذلك فإنّ كل البيانات المستخدمة في هذا البحث مستقاة من قاعدة بيانات المسح السكاني السريع الذي جرى عام 2005، و(2) كون هذه المنطقة من أكثر المناطق في سورية احتياجاً من الناحية التنموية وبالتالي من المحتمل جداً أن تكون من المناطق التي تظهر مستويات عالية من اللاتكافؤ بين الجنسين (فجوة النوع الاجتماعي) وبالتالي هي ذات حاجة ماسّة للتدخل الحكومي الذي يمكن أن تزداد فاعليته إذا اعتمد على توصيف دقيق وصحيح لمواقف مختلف فئات الأفراد فيه من قضية النوع الاجتماعي بأبعادها المختلفة. تركز الدراسة على ثلاثة مواضيع أساسية هي العمل والتعليم والصحة.

تبيّن في مجال العمل وجود فجوة واضحة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالعمل خارج المنزل حيث أنّ حوالي نصف أفراد العينة التي شملها المسح السكاني السريع يقيدون عمل المرأة بحدود منزل أسرتها وما يتبعه من ممتلكات مثل أرض أو حديقة أو غيرها لأسباب مختلفة يأتي في مقدمتها التفرغ لأعمال البيت ورعاية الأبناء ثم تجنب الاختلاط. وفي حال القبول بعمل المرأة خارج المنزل يكون السبب الأول لذلك هو الرغبة في تحسين مستوى المعيشة، يليه كون العمل حق من حقوق المرأة وأنه يحقق الذات ويضاف إلى هذه الأسباب الاستفادة من خبرتها وتحصيلها العلمي والتخلص من الملل والفراغ.

لقد تبين أنّ النساء يقمن بمعظم الأعمال المنزلية (طبخ تنظيف ترتيب، العناية بالأطفال ومتابعة تعليمهم، والقيام ببعض الإصلاحات المنزلية ... الخ) في حين كانت مساهمة الذكور في هذه الأعمال محدودة وتقتصر على القيام ببعض الإصلاحات المنزلية والطبخ والترتيب والتنظيف ومن ثم العناية بالأبناء ومتابعة تعليمهم.

لم تمكن مساهمة المرأة بأداء معظم الأعمال المنزلية من إعطاءها دوراً هاما في عملية اتخاذ القرار داخل الأسرة حيث تبين أنّ هذه القرارات تُتخذ بشكل أكبر نسبياً من قبل الرجال مع مساهمة متفاوتة الأهمية من قبل النساء في صنع تلك القرارات وذلك تبعاً لنوع القرار؛ حيث تكون تلك المساهمة محدودة جداً فيما يرتبط بقرارات الإنفاق وتزداد فيما يخص قرارات الحمل والإنجاب كما أن حرية الفتاة في اختيار زوجها أقل بكثير من الحرية الممنوحة للشاب في اختيار زوجته.

تبين في مجال التعليم وجود تأثير شديد لقضية النوع الاجتماعي على الحالة التعليمية للإناث، مثلاً المستوى التعليمي الذي يرغبه الأهل لأبنائهم هو أعلى بقليل للذكور منه للإناث؛ أيضاً فإنّ نسبة الأهل الذين يرغبون بمتابعة أبناءهم الذكور المنتظمين في الدراسة لتعليمهم أكبر من نسبة الأهل الذين يرغبون بمتابعة بناتهم المنتظمات في الدراسة لتعليمهن.

يمكن أن تكون الحالة الصحية للمرأة من أكثر جوانب حياتها تأثراً بقضية النوع الاجتماعي حيث تؤثر جملة من الممارسات الاجتماعية المتعلقة بالحمل والإنجاب بشكل مباشر وقوي في صحتها الإنجابية. لعل من أهم هذه الممارسات الرغبة في الزواج والحمل المبكرين، الاستمرار بالإنجاب حتى آخر العمر الإنجابي للمرأة بهدف إنجاب أكبر عدد ممكن من الأطفال، والحصول على أسرة كبيرة الحجم ويضاف إلى ذلك عدم الوعي بضرورة الفحص الطبي قبل الزواج وانتشار زواج الأقارب.

لا بد من الإشارة إلى وجود ندرة في الدراسات الأكاديمية التي تستطلع آراء الأفراد والمؤسسات في سورية حول قضايا النوع الاجتماعي بأبعدها المختلفة، حيث تُركز أغلب الدراسات التي تناولت هذه القضايا على سبر حجم فجوة النوع الاجتماعي وأبعادها المختلفة (Subeh, 2008).

هذه الدراسة مرتبة كما يلي: بعد هذه المقدمة يتناول القسم الأول النوع الاجتماعي وعمل المرأة ويدرس أسباب قبول ورفض عمل المرأة خارج المنزل ومشاركة الرجل في الأعمال المنزلية ودور المرأة في صياغة القرار الأسري وكذلك حقها في الإرث. يحلل القسم الثالث النوع الاجتماعي وتعليم المرأة ويدرس القسم الرابع قضية النوع الاجتماعي وصحة المرأة، ثم تنتهي الدراسة بالخاتمة.

2. النوع الاجتماعي وعمل المرأة:

بشكلٍ عام، يمثل العمل أحد الأبعاد الأساسية المكوّنة لفجوة النوع الاجتماعي. في سورية، وبالرغم من تأكيد الدستور السوري على ضرورة حصول المرأة على حقوق المواطنة الكاملة، بما فيها العمل، وكذلك مصادقة سورية على معظم المعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان ومنها ما يتعلق بالمرأة، وانضمامها إلى العديد من اتفاقيات العمل الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين(فقد انضمت سورية إلى اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في أيلول 2002، بموجب المرسوم التشريعي رقم 333 ولكنها تحفّظت على العديد من مواد الاتفاقية)؛ فإنّ هدف تمكين المرأة في مجال العمل مايزال بعيد عن التحقيق وذلك لأسباب كثيرة ومختلفة قد تكون العادات والتقاليد الاجتماعية من أكثرها أهميةً.

وبالرغم من أنّ ما تقدّم ينطبق على حالة المرأة بشكل عام في سورية، فإنّ حجم فجوة النوع الاجتماعي في مجل العمل يزداد كثيراً في بعض المناطق والأقاليم مقارنةً بمناطق وأقاليم أخرى في سورية. بالتحديد، أظهرت البيانات المستخدمة في هذه الدراسة وجود تقسيم أو تخصيص اجتماعي وظيفي موروث قائم على أساس النوع الاجتماعي يحدد عمل المرأة داخل المنزل وضمن ممتلكات الأسرة من أرض وحديقة أو غيرها حيث يعارض حوالي نصف أفراد المجتمع في المنطقة المدروسة، باستثناء القادة المحليين وصانعي القرار خروج المرأة للعمل خارج المنزل، و لا تظهر البيانات اختلافاً في الموقف من عمل المرأة خارج المنزل عندما تتغير حالتها الزواجية وبالتالي بشكل عام ينطبق هذا التخصص على حالة البنت الشابة أيضاً.

نسبياً، يظهر الذكور أكثر قبولاً بهذا التخصص أي أنّهم أقل قبولاً لعمل المرأة خارج المنزل مقارنة بالإناث حيث يؤيد 48% منهم عمل المرأة خارج المنزل مقارنة مع 59% من الإناث. لكن يلاحظ تغير بسيط في هذا التوجه بين الأجيال حيث أنّ الشباب أكثر قبولاً بعمل المرأة خارج المنزل مقارنة بجيل المتزوجين (الآباء) لكن الفرق بين الجيلين ليس كبيراً وهو بحدود سبع نقاط مئوية.

بعكس ما هو متوقع أظهرت المقارنة بين المناطق الحضرية والريفية أنّ عمل المرأة خارج المنزل يحظى بقبول أكبر عند الأزواج والزوجات وكذلك الشباب الريفيين مقارنة بنظرائهم في المناطق الحضرية، ويتراوح الفرق بين نقطة مئوية واحدة عند الزوجات إلى حوالي ست نقاط مئوية عند الشباب واثنتي عشرة نقطة مئوية عند الأزواج. كان من الملفت للنظر أيضاً أنّ الشابات والقادة المحليين وصانعي القرار في الريف أقل حماسةً لعمل المرأة خارج المنزل من نظرائهم في المناطق الحضرية.

تؤثر الحالة الزواجية للمرأة بقوة في قبول هذا التخصص حيث وبشكلٍ عام تزداد نسبة الموافقات على عمل المرأة خارج المنزل، وبالتالي غير الموافقات على هذا التخصص، من 54.2% عند النساء المتزوجات إلى 64.3% عند الشابات العازبات ويسود هذا الاتجاه في الريف والحضر على حد سواء وهي حالة متوقعة. لتوضيح الصورة أكثر نربط هذه التفضيلات مع تفضيلات حجم الأسرة، حيث أوضح المسح السكاني السريع وجود توجّهٍ مرتفعٍ نسبياً لإنجاب عدد أكبر من الأطفال بين الشباب مقارنةً مع الشابات. بدقة، تبيّن أنّ حوالي 25% من الشباب يفضلون إنجاب 5–6 أطفال

ونحو 33% منهم يفضلون إنجاب 3–4 أطفال. بالمقابل 19% من الشابات يفضلن إنجاب 5–6 أطفال وأن 43% منهن يفضلن 3–4 أطفال.

تتفق هذه النتائج مع العديد من الدراسات الأخرى التي تؤكد على تأثّر طبيعة الأعمال والأدوار التي تقوم بها المرأة بالقيم والتقاليد الاجتماعية التي تحدد لها عدة أعمال محددة تتمثل في الغالب بالأعمال المنزلية وتربية الأطفال ورعايتهم أو في أعمال تقليدية لا تتطلب مهارات عالية (Abo Hamdan, 2014)، (Subeh, 2006)، (UNDP–Iraq, 2012).

تنتقل الدراسة بعد توصيف الموقف من عمل المرأة إلى دراسة الأسباب التي يقدمها الموافقون وكذلك المعارضون لعمل المرأة خارج المنزل كون معرفة هذه الأسباب عامل ومكوّن مهم في صياغة أية سياسات أو برامج من أجل تشجيع عمل المرأة خارج المنزل في المنطقة المدروسة.

1.2 أسباب قبول عمل المرأة خارج المنزل:

وجدت الدراسة ثلاثة أسباب رئيسة لقبول عمل المرأة خارج المنزل وأهم هذه الأسباب هو المساهمة في تحسين مستوى معيشة الأسرة من خلال زيادة دخلها وهذا ما أكدت عليه جميع فئات المجتمع بغض النظر عن مكان الإقامة، العمر، الجنس أو الحالة الزواجية؛ وبهذه النتيجة تتفق الدراسة مع ما تشير إليه دراسات أخرى في كون الدافع الاقتصادي هو الدافع الأساسي للعمل عند الغالبية العظمى من النساء (Al–Naqola, 2011; Orfali, 2002). يأتي في المرتبة الثانية قبول هذا العمل لأنه حق من حقوق المرأة يليه أنّ العمل يُمكّن من تحقيق الذات، وهذان سببان متوقعان ومنطقيان. الملاحظ هنا أنّ هذه الأسباب متفاوتة جداً من حيث الأهمية ففي حين كان السبب الأول هو الدافع لقبول عمل المرأة خارج المنزل عند أكثر من ثلاثة أرباع أفراد العينة، بدقة 77.5% منهم، فإنّ السببين الثاني والثالث كانا قد ذُكرا فقط عند 30.3% و 18% من الأفراد على التوالي.

وجدت الدراسة ترافق التطابق في التخصص الاجتماعي لعمل المرأة المتزوجة وعمل البنت الشابة بتقارب كبير في أسباب قبول هذا التخصص كما هو مبين في الشكل التالي.

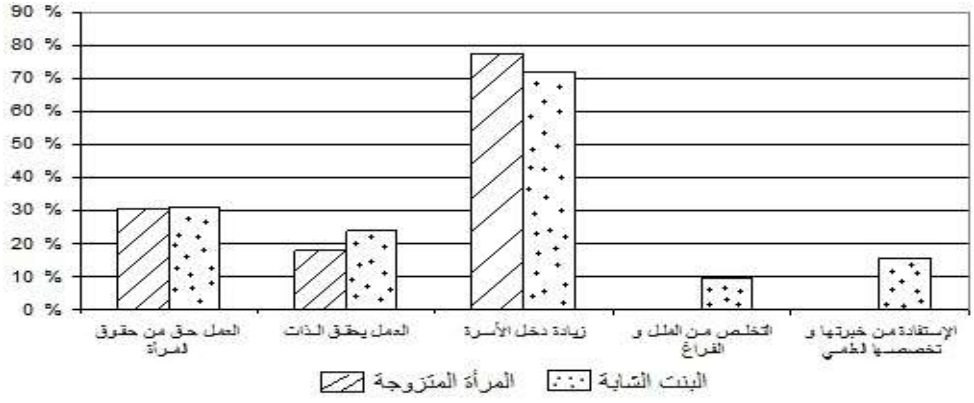

الشكل (1): أسباب الموافقة على عمل الإناث

يبين الشكل أعلاه أنه كما في حالة المرأة المتزوجة، فإنّ السبب الأول لقبول عمل البنت الشابة خارج المنزل هو زيادة دخل الأسرة، يليه بدرجة أقل جداً من حيث الأهمية كون العمل حق من حقوق المرأة، وأنه يحقق الذات. في هذا المجال بيّنت دراسة (Orfali, 2002) التي شملت 322 امرأة عاملة في مدينة حلب أنّ أكثر من ثلث النساء في العينة المدروسة يرغبن بالعمل بهدف تحقيق الذات وهذه النسبة هي تقريباً ضعفي النسبة في دراستنا.

لكن يظهر في حالة البنت الشابة سببان إضافيان لقبول عملها خارج المنزل وهما الاستفادة من خبرتها وتحصيلها العلمي (15.5% من الأفراد) ويُظهر هذا السبب اعترافاً اجتماعياً ولو كان محدوداً بضرورة الاستفادة من الاستثمار في تعليم المرأة والذي قد يدعم مشاركة أوسع لها في العمل مستقبلاً مع ارتفاع مستوى تعليم الفتيات في المنطقة. السبب الثاني هو التخلص من الملل والفراغ (9.6%) من الأفراد وترتفع هذه النسبة إلى 20.7% بين الشابات وهذا الشعور بالملل والفراغ أكبر في الحضر منه في الريف.

وبما أنّ الحاجة المادية هي السبب الرئيس لقبول عمل الإناث خارج المنزل فالسؤال الذي يطرح نفسه هو: هل يمكن أن يؤدي تحسن مستوى المعيشة والرفاه، سواء نتيجة سياسة حكومية تدخلية أم لأي سببٍ آخر، إلى تغيير المواقف الاجتماعية للأفراد اتجاه تراجع قبول عمل المرأة خارج المنزل؟

2.2 أسباب عدم الموافقة على عمل المرأة خارج المنزل:

تتعدد أسباب عدم الرغبة في خروج الزوجة إلى العمل خارج المنزل لكن أهمها على الإطلاق، كما بينت نتائج المسح، هو التفرغ لأعمال البيت ورعاية الأبناء. تؤكد هذه النتيجة أنّ المرأة تواجه مفاضلة أو تضارب في الأدوار الاجتماعية التي تقوم بها داخل الأسرة وخارجها (Al-Naqola, 2011). يبدو هذا السبب واقعياً نظراً لكبر حجم الأسرة إذ يبلغ متوسط حجم الأسرة في المنطقة الشمالية والشمالية الشرقية في سورية 6.5 أفراد وفقاً لبيانات المسح في حين أنّ متوسط حجم الأسرة السورية للفترة نفسها هو 5.76 أفراد و إذا استثنينا محافظات المنطقة الشمالية والشمالية الشرقية ينخفض متوسط حجم الأسرة السورية إلى 5.3 أفراد. توجد أيضاً عدة أسباب أخرى منها تجنب الاختلاط وكون العمل غير مجدٍ.

تختلف تقديرات الذكور والإناث حول أهمية عمل الزوجة خارج المنزل وهذا ما يؤثر على مدى قبولهم بهذا العمل فقد تبين أنّ 21% من الذكور مقابل 15% من الإناث لا يجدون أنّ الأسرة بحاجة لهذا العمل كما تبين أنّ الأسرة الحضرية أقل احتياجاً لعمل المرأة المتزوجة خارج المنزل مقارنةً بالأسرة الريفية.

تساهم رغبة الأفراد في تجنب الاختلاط في تشكيل آراءهم ومواقفهم من عمل الزوجة خارج المنزل فخُمس الذكور مثلا يرفضون هذا العمل من أجل تجنب الاختلاط وينطبق ذلك على 15% من الإناث. في هذا المجال، لم يكن متوقعاً أن يكون الحذر من الاختلاط أكبر في الحضر منه في الريف كون الحضر أكثر انفتاحاً وأفضل من حيث مستوى التعليم والوعي عامةً. لكن يمكن تفسير هذه الملاحظة بأنّه في الريف يتم جزء لا بأس به من العمل خارج المنزل في أرض الأسرة حيث الاختلاط محدود جداً ومقصور على أفراد الأسرة الآخرين وحتى في حال العمل لدى الغير فإنّ مجتمع القرية الصغير، مقارنةً بالمدينة، يعني أنّ معظم أفراده يعرفون بعضهم بعضًا وعلى الأغلب يرتبط معظم هؤلاء الأفراد بعلاقات قرابة ونسب. الملاحظة الأخرى التي لم تكن متوقعة والتي يصعب تفسيرها هي أن تكون الرغبة في تجنب الاختلاط أقوى عند جيل الشباب (20.6%) مقارنةً بجيل المتزوجين (15.8%) إذا أخذنا بالاعتبار الفارق في مستويات التعليم والوعي والانفتاح بين الجيلين، وهذه النتيجة تؤكد على الحاجة لدراسة أعمق لجيل الشباب والعوامل المؤثرة في تشكيل آرائهم ومواقفهم عامةً ومن عمل المرأة خاصةً.

تتشابه إلى حد كبير أسباب عدم الموافقة على عمل البنت الشابة خارج المنزل مع الأسباب المذكورة أعلاه في حالة المرأة المتزوجة مع ظهور اختلافين. يتعلق الاختلاف الأول بالتغير في الأهمية النسبية لهذه الأسباب فالتفرغ لأعمال البيت ورعاية الأبناء ما يزال السبب الأهم لكن، كما هو متوقع، تنخفض نسب الإشارة إليه بحوالي النصف بينما

تتضاعف نسب الإشارة إلى تجنب الاختلاط عند كل الفئات تقريباً. الاختلاف الثاني هو ظهور سبب جديد وهو العادات والتقاليد يمنع من قبول عمل البنت الشابة خارج المنزل وقد ذُكر بالمتوسط من قبل ربع أفراد العينة.

إذاً، نستنتج من تحليل بيانات المسح أنّ الظروف والعادات والتقاليد الاجتماعية ماتزال مؤثرة بقوة في الحد من عمل المرأة في المنطقة الشمالية والشمالية الشرقية في سورية. تتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسات أخرى في مجتمعات مشابهة، ففي مصر مثلاً وجدت دراسة (Saqr and Shahata, 2009) أنّ الظروف والمعتقدات الاجتماعية ماتزال تمثل عقبة أمام عمل المرأة؛ وفي العراق أشارت دراسة (UNDP–Iraq 2012) إلى الدور السلبي الذي تتركه العلاقات الشخصية الاجتماعية بين المرأة وأفراد محيطها القريب مثل الوالدين والأخوة والزوج والأولاد والجيران على الاستقلال الاقتصادي لها.

3.2 مشاركة الرجل في الأعمال المنزلية:

نظرياً، يجب ألا يؤدي عدم قبول عمل المرأة خارج المنزل وتفضيل بقائها داخله للقيام بالأعمال المنزلية إلى إحجام الرجل عن العمل داخله وإلى تراجع مساهمته بالأعمال المنزلية المختلفة. لكن، عملياً وجدت الدراسة عكس ذلك حيث يلاحظ ترافق التفضيل الاجتماعي ببقاء الإناث للعمل داخل المنزل برغبة اجتماعية قوية في عدم مساهمة الرجل بهذه الأعمال. أظهرت البيانات أنّ 29% من الرجال و 41% من الشباب فقط يساهمون ببعض الأعمال المنزلية، وتتركز هذه المساهمة أولاً في القيام ببعض الإصلاحات المنزلية يليه أعمال الطبخ والترتيب والتنظيف ومن ثم العناية بالأبناء ومتابعة تعليمهم كما هو مبين في الجدول رقم (1) أدناه.

وعند البحث في أسباب هذا السلوك تبيّن، كما هو متوقع، أنّ أكثر من نصف الذكور يرفضون المشاركة في الأعمال المنزلية لأنها بحسب رأيهم من اختصاص المرأة وهذا الشعور أقوى في الريف منه في الحضر عند الأزواج والشباب على حد سواء ويحتل عبء العمل خارج المنزل المرتبة الثانية ويأتي في المرتبة الثالثة العادات والتقاليد.

لقد وثّقت دراسات أخرى حالات مشابهة لهذا التقسيم في العمل حيث يكون عمل الرجل بالدرجة الأولى خارج المنزل وعمل المرأة داخل المنزل، مثلاً أشارت دراسة (Al–hadad, 2009) إلى أنّ تحديد الأدوار بين الرجال والنساء يكون وفق قوالب جامدة ومحددة مسبقاً وينحصر دور المرأة في رعاية أفراد الأسرة والزوج والأبناء الأمر الذي يدفعها للعزوف عن الالتحاق بسوق العمل، وأيضاً في حال عملت خارج المنزل تبقى مسؤولية الأعمال المنزلية ملقاة على عاتقها.

جدول رقم (1): مساهمة الذكور والإناث في الأعمال المنزلية

	طبخ\تنظيف\ترتيب	العناية بالأطفال	متابعة تعليم الأبناء	القيام ببعض الإصلاحات المنزلية	أعمال أخرى
الزوجة	96.9	62	8.3	4.8	29.8
الشابة	89.3	50.1	29	1.6	30.9
الزوج	36.4	32.8	24	65.8	–
الشاب	41.9	24.4	29.9	52.9	–

المصدر: قاعدة بيانات المسح السكاني السريع.

يمكننا من خلال الجدول أعلاه تقسيم الأعمال المنزلية التي تقوم بها الإناث إلى قسمين أساسيين يتضمن القسم الأول أعمال تقوم بها الغالبية منهن كالطبخ والتنظيف والترتيب حيث تقوم بها كل المتزوجات تقريباً وحوالي 90% من الشابات، ثم العناية بالأطفال وتقوم بها حوالي ثلثي المتزوجات ونصف الشابات. القسم الثاني ويتضمن أعمال أخرى

تقوم بها الإناث و لكن بنسب أقل لأنّ مشاركة الرجل فيها أكبر مثل العناية بالحديقة والدواجن والماشية وكذلك متابعة تعليم الأبناء وغيرها.

4.2 دور المرأة في اتخاذ وصياغة القرار الأسري:

من المعروف أنّ إعداد المرأة بشكل صحيح وفعّال للمشاركة في العمل خارج المنزل وتحمّل مسؤولياته تبدأ أولاً بإعدادها لتكون عضواً فاعلاً في المنزل وأن يكون لها دور حقيقي في عملية اتخاذ القرار الأسري وألّا يقتصر دورها على تنفيذ قرارات الأسرة دون المشاركة في صنعها (Abo Hamdan, 2014). يحلل هذا الجزء من الدراسة بنية اتخاذ القرار داخل الأسرة ودور الإناث في عملية صنع مختلف قرارات الأسرة لمعرفة فيما إذا كان قيامهن بمعظم الواجبات المنزلية يترافق مع مشاركة أوسع لهن في عملية اتخاذ القرارات داخل المنزل أم أن متخذ القرار يتحدد بالدرجة الأولى بالشخص الذي يكسب الدخل المادي للأسرة. ستركز الدراسة على قرارات الإنفاق، والحمل والإنجاب، و قرارات زواج الأبناء والبنات.

يؤثر قرار الإنفاق على أفراد الأسرة بدرجات متفاوتة وقد يكون هذا الأثر أكبر على الإناث اللواتي يمضين أغلب أوقاتهن داخل المنزل في تأدية النشاطات المنزلية المختلفة كما تبيّن سابقاً وهذا يعني أنّ مجالات إنفاق دخل الأسرة ستكون على الأغلب مختلفة تبعاً لمتخذ هذه القرارات. وجدت الدراسة أنّ قرارات الإنفاق تُتخذ في معظم الأسر من قبل الأزواج بشكلٍ رئيس سواء في الريف أو المدينة مع تركّز أكبر لهذه القرارات بيد الأزواج في الأرياف مقارنةً بالمدن ولا تزيد نسبة الأسر التي يُتخذ فيها هذا القرار بمشاركة الزوجين معاً عن 9% في أحسن الأحوال.

لابد أنّ الحمل والإنجاب هي من أكثر النشاطات الأسرية تأثيراً في المرأة كونها هي التي ستتحمل أعباء ومخاطر الحمل والولادة ثم العناية بالمواليد، لذلك فإنّه من المفترض أن يكون دور المرأة على الأقل موازٍ لدور الرجل في صنع هذه القرارات. تبين في هذا المجال أنّ مساهمة المرأة أوسع في اتخاذ مثل هذه القرارات مقارنة بقرارات الإنفاق إلا أنّها ما تزال مشاركة محدودة. بدقة، يتم اتخاذ هذه القرارات بمشاركة الزوجين معاً في حوالي ثلثي الأسر وهذه المشاركة أوسع في الحضر مقارنة بالريف لكن ما تزال هذه القرارات متركزة بيد الأزواج في حوالي ثلث الأسر لاسيما في المناطق الريفية في حين لا تتعدى نسبة الأسر التي تعطي مثل هذه القرارات للزوجات 6% في أفضل الأحوال. يظهر تمايز واضح فيما يتعلق بقرار الزواج حيث يُعطى الابن حرية أكبر في اختيار زوجته مقارنة بالحرية الممنوحة للبنت في اختيار زوجها كما هو مبين في الشكل (2).

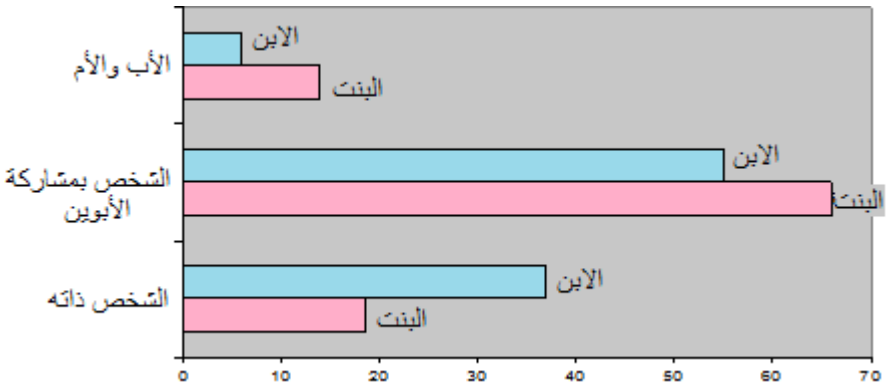

الشكل (2): حرية اختيار الشريك

بالمتوسط الابن ذاته هو الذي يختار زوجته في أكثر من ثلث الأسر ويظهر أنّ الشاب الريفي أكثر حريةً في هذا المجال من الشاب في الحضر، في حين تفضل أكثر من نصف الأسر أن يُتخذ هذا القرار بمشاركة الابن والأبوين معاً وهذا الميل نحو مشاركة أكبر للأبوين أقوى في المدن منه في الريف، وفي أقل من 6% من الأسر يختار الأبوين لوحدهما زوجة الابن.

تنطبق الصورة الكلية لحالة الابن على حالة البنت أيضاً فالنسبة الأكبر من الأُسر66% تُفضّل أن يتم هذا الاختيار بمشاركة البنت والأبوين معاً. لكن يتضح من البيانات أنّ البنت لوحدها تختار زوجها في أقل من خُمس الأسر و هذا أقل بكثير من حالة الابن بالمقابل ترتفع نسبة الأسر التي يتم فيها اختيار زوج البنت من قبل الأبوين لوحدهما إلى 14%. وكما في حالة الابن ففي حالة البنت أيضاً تبيّن أنّ هامش الحرية في اختيار الزوج أوسع في الريف منه في الحضر.

بالمحصلة، وجدنا في الفقرتين السابقتين حالة من تفضيل عدم عمل المرأة خارج المنزل وبقاءها داخله للقيام بالأعمال المنزلية ورعاية الزوج والأولاد، وبالتوافق مع تلك الحالة يوجد تفضيل لتحجيم والحد من مشاركة المرأة في صنع معظم القرارات الأسرية. تتفق هذه النتائج في هذا المجال مع ما توصلت إليه دراسة (Abood, 2002) التي أجريت على عينة من 200 امرأة عاملة و200 امرأة غير عاملة في مدينة دمشق وريفها في أنّ المرأة العاملة أكثر مشاركةً في اتخاذ القرارات من المرأة غير العاملة، وأنّ عمل المرأة بالإضافة إلى مستوى تعليمها يغيران من ممارسة السلطة داخل الأسرة. بناءً على ذلك نجد أنّ تقوية دور المرأة وتفعيله يرتبط بقوة مع حالتها العملية ولذلك فإنّ الجهود الرامية إلى تفعيل ذلك الدور قد تكون أكثر فاعلية إذا ترافقت مع زيادة عدد ونوع فرص العمل المتاحة للإناث.

5.2 الحق في الإرث:

تعد قضية الإرث وحصول الفرد على حقه فيه من القضايا التي تختلف المواقف تجاهها تبعاً إذا كان ذلك الفرد ذكراً أم أنثى وذلك في الكثير من الدول. وبالرغم من أنّ هذا الحق واضح ومُفصّل من وجهة نظر الدين الإسلامي، فإنّه من المستغرب أن تكون المناطق ذات الأغلبية السكانية المسلمة هي أكثر المناطق التي تعاني فيها الإناث من إجحاف فيما يخص حقهن بالإرث. يدل ذلك على قوة الأعراف والعادات والتقاليد الاجتماعية والتي تصمد كثيراً حتى في مواجهة القيم الدينية.

تبيّن من تحليل بيانات المسح عدم الرغبة في حصول الإناث على أي جزء من نصيبهن في الإرث في أكثر من خُمسي الأسر المشمولة في العينة وترتفع هذه النسبة إلى النصف عند استثناء فئة القادة المحليين وصانعي القرار. يظهر في هذا المجال تأثير شديد للتوزيع الجغرافي لمكان إقامة الأسرة على إمكانية حصول الإناث على نصيبهن من الإرث حيث أنّ نسب الأسر التي تعترف بهذا الحق أقل بكثير في الأرياف منها في الحضر. تدعم هذه النتيجة ما ذهبت إليه الدراسة في الفقرة السابقة من أثر الأعراف والتقاليد والعادات الاجتماعية القوي في هذا المجال حيث من المعروف أنّ هذه العوامل أقوى في المناطق الريفية مقارنةً بالمناطق الحضرية. كما وُجد أنّ الإناث يحصلن على كامل نصيبهن من الإرث في حوالي ثلث الأسر فقط وعلى جزء منه في أكثر من خُمس الأسر فقط.

كما هو متوقع فإنّ العادات والتقاليد هي أهم معيق يمنع المرأة من الحصول على كامل نصيبها من الإرث كما ذكر أكثر من ثلثي أفراد العينة. يُضاف إلى ذلك عدد من الأسباب والتي يمكن ترتيبها حسب الأهمية كما يلي: (1) تنازل المرأة طوعياً عن نصيبها من الإرث (3) أحقية الذكر بالإرث من الأنثى (4) عدم حاجة المرأة إلى الإرث (5) الحرص على عدم ذهاب الممتلكات والأموال إلى خارج الأسرة.

3. النوع الاجتماعي وتعليم المرأة:

نظرياً، يجب ألّا تتأثر خيارات الأفراد في التعليم وكذلك الفرص المتاحة لهم لتحقيق طموحاتهم في هذا المجال بجنسهم وهذا ما يكفل تحقيق المساواة بينهم في مجال التعليم والتي هي أحد الأبعاد الأساسية لقضية المساواة والتكافؤ بين الجنسين. عملياً، ليس من السهل تحقيق هذه المساواة لا سيما في ظروف البلدان النامية على المدى القصير أو المتوسط. بشكلٍ عام، يمثل ضعف المستوى التعليمي عند المرأة أحد الحواجز أمام مشاركتها في الحياة الاجتماعية مشاركة فعّالة وهي بالتالي من أهم معيقات تمكين المرأة. يؤكد ما تقدم تقرير صادر عن البنك الدولي وجد "أنّ الفتاة غير المُتعلِّمة أو التي تنال قسطاً ضعيفاً من التعليم يزداد احتمال زواجها في سن الطفولة وتعرضها للعنف الأسري والعيش في فقر والافتقار إلى القدرة على التأثير في إنفاق الأسرة أو رعايتها صحياً بالمقارنة مع أقرانها الأفضل تعليماً" (World Bank, 2014).

وجدت الدراسة من تحليل بيانات المسح أنّ فجوة النوع الاجتماعي في مجال التعليم تظهر بشكلٍ خاص من خلال المستوى التعليمي الذي يرغبه الأهل لأبنائهم والذي يتباين تبعاً لجنس المولود. بدقة، وجدت الدراسة أنّ أكثر من ثلثي الأهل يفضلون التعليم بعد الثانوي للأبناء الذكور ولكن تنخفض هذه النسبة إلى أكثر من النصف بقليل بالنسبة للبنات. تتأكد هذه النتيجة من خلال النظر إلى البيانات من زاوية أخرى حيث نجد أنّ 5.4% من الأهل يرغبون فقط بالتعليم الأساسي لأبنائهم الذكور لكن ترتفع هذه النسبة إلى 11.4% بالنسبة للبنات وهي أكثر من ضعفي النسبة السابقة. بالمقارنة بين الآباء والأمهات نجد أنّ المجموعة الأولى ترغب بمستويات تعليمية أعلى للأبناء والبنات مقارنة بالمجموعة الثانية، و يلاحظ أن رغبات الأهل فيما يتعلق بالمستوى التعليمي المرغوب للأبناء متقاربة مع رغبات الشباب والشابات إذ أن 88% و 82% من الشباب والشابات على التوالي يفضلون التعليم بعد الثانوي و فقط 5.9% منهم يرغب بالتعليم الأساسي. توصلت الدراسات في دول أخرى إلى نتائج مشابهة فقد أوضحت دراسة (UNDP–Iraq, 2012) إلى سيادة التفضيل التقليدي لتعليم الأولاد على البنات في المجتمع العراقي حيث تتوقع الأسر قيام الفتيات بالأعمال المنزلية وتكون مثل هذه الممارسات أكثر شيوعاً في المناطق الريفية.

كذلك، تؤثر قضية النوع الاجتماعي في تفضيلات الأهل المتعلقة بمتابعة الأبناء والبنات المنتظمين بالدراسة لتعليمهم إذ تبين أنّ 70% من المتزوجين موافقين على متابعة الأبناء الذكور المنتظمين بالدراسة لدراستهم في حين تنخفض هذه النسبة إلى 66.6% بالنسبة للبنات المنتظمات بالدراسة. يلاحظ أنّ الأهل في الحضر أكثر رغبة في متابعة الأبناء الذكور والإناث لدراستهم من الأهل في الريف. وفي هذا المجال تبين دراسة (Abo Hamdan, 2014) وجود عدة أسباب تقف وراء تفضيل الأهل (الآباء والأمهات) عدم إكمال بناتهم لتعليمهن والحصول على المؤهل العلمي المطلوب ومن أهم تلك الأسباب عدم توفر المدارس، عدم وجود مداس خاصة بالإناث فقط، اقتناع الأهل بعدم حاجة بناتهم لمستوى أعلى من التعليم لأنّ مكان المرأة هو البيت، وعدم توفر الإمكانيات المادية.

فعلياً، وجدت الدراسة من تحليل بيانات المسح انعكاس رغبات الأهل على الانتظام بالدراسة عند الأبناء والبنات حيث يلاحظ أنّ نسبة الشباب المنتظمين تفوق نسبة الشابات المنتظمات بحوالي 14 نقطة مئوية. أما التوزع الجغرافي (ريف\حضر) فيؤثر بشكل متباين على الانتظام بالدراسة فالشباب أكثر انتظاماً في الريف بينما الشابات أكثر انتظاماً في الحضر، وهذه النتيجة الأخيرة تؤكد مرة ثانية على دور العادات والتقاليد الاجتماعية المسيطرة أكبر في المناطق الريفية في الحد من تعليم المرأة.

أخيراً، يوجد تباين في مواقف الأفراد من قضية متابعة المرأة المتزوجة لتعليمها بعد الزواج، بشكل أولي تبين أنّ أكثر من نصف الأفراد موافقين على ذلك وفي هذا المجال يمكن الإشارة إلى عدة ملاحظات مهمة. أولاً، جيل الشباب أكثر قبولاً من جيل المتزوجين بحوالي إحدى عشرة نقطة مئوية ويمكننا أن نستدل من ذلك على حصول تغير في الموقف من تعلم المرأة بين الأجيال. ثانياً، الموافقون أقل بين الذكور من الإناث بحوالي عشرين نقطة مئوية ونسبة الموافقين من كل الفئات ماعدا الأزواج أكبر في الحضر من الريف.

4. النوع الاجتماعي وصحة المرأة:

تُمثل الصحة الجيدة لجميع الأفراد هدفاً رئيساً في كل خطط التنمية الوطنية حول العالم، كما أنها أحد الأهداف الـ 17 للتنمية المستدامة التي أطلقتها الأمم المتحدة في آب 2015 و وافقت عليها 193 دولة والتي تستمر للفترة 2015–2030، فقد تضمّن الهدف 3 من الأهداف الـ 17 ما يلي " صحة جيدة. ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع من جميع الأعمار"، و أيضاً تضمنت الأهداف الإنمائية للألفية التي أطلقتها الأمم المتحدة في أيلول من عام 2000 لتغطي الفترة 2000–2015 و وافقت عليها 192 دولة هدفاً خاصاً بصحة المرأة النفاسية.

كما تضمّن قانون العاملين الأساسي رقم 1 لعام 1985 " ... تسهيلات قانونية للحفاظ على صحة المرأة والعناية بأطفالها من حيث إجازة الأمومة والرضاعة ..." (Al–Homsi, 2004).

عموماً، تؤثر مجموعة كبيرة من العوامل بشكلٍ متساوٍ في المستوى الصحي للأفراد ذكوراً وإناثاً مثل مستوى توفر الخدمات الصحية بمختلف أنواعها وجودة هذه الخدمات بعنصريها المادي والبشري كذلك يؤثر مستوى تعلم/وعي الأفراد بشكلٍ عام ولاسيما مستوى الوعي الصحي لديهم بشكل خاص. يهدف هذا القسم من البحث إلى دراسة المستوى الصحي للنساء من منظور النوع الاجتماعي وبالتالي سيركز على تحليل الممارسات والنشاطات الاجتماعية التي تؤثر بشكلٍ متباين على الرجال والنساء.

من المعروف أنّ لعملية الزواج وما يتبعها من حمل و ولادة آثار صحية متباينة على كل من الرجل والمرأة وتكاد تكون معظم هذه الآثار على المرأة نفسها ولهذا فإنّ السلوكيات الاجتماعية المرتبطة بالعمر عند الزواج الأول، الفحص الطبي قبل الزواج، زواج الأقارب، عدد مرات الحمل، الفترة الفاصلة بين حمل وآخر، والعمر عند التوقف عن الحمل كلها تؤثر مباشرةً في صحة المرأة ولذلك ستكون موضوع هذا الجزء من البحث.

تتأثر احتمالات إصابة المرأة بالعديد من الأمراض خاصةً خلال الحمل والولادة بطبيعة وأنواع الأمراض الشائعة في كل من عائلتها وعائلة الزوج كما يمتد هذا التأثير إلى المولود سواء باحتمال توريثه هذه الأمراض أو احتمال موته كما في بعض الحالات. في هذه المجال يساعد الفحص الطبي قبل الزواج على معرفة هذه الاحتمالات المرضية وإمكانية تفاديها ولهذا فهذا الفحص ضروري جدًا كونه يمكّن من تفادي المرض الذي قد يرافق المرأة في كل حمل و ولادة وكذلك يُجنب انتقال الأمراض الوراثية إلى الأبناء.

تبين في هذا المجال أنّ أكثر من خُمس السكان لا تتوفر لديهم المعرفة بضرورة هذا الفحص وتوجد تباينات في المعرفة بضرورة هذا الفحص تبعاً لمكان الإقامة والعمر والجنس. ففي الريف تتجاوز هذه النسبة الثلثين بقليل بينما في الحضر حوالي الثلاثة أرباع. وتبعاً للعمر فجيل الشباب أكثر وعياً بضرورة هذا الفحص من جيل المتزوجين لكن بفارق صغير (بحدود ثلاث نقاط مئوية) وكذلك فالذكور أكثر معرفةً من الإناث والفارق بحدود أربع نقاط مئوية.

لا توجد دراسات أكاديمية وأدلة علمية ثابتة عن العمر الأمثل للزواج الأول إلا أنّه توجد الكثير من الدراسات التي تؤكد ازدياد احتمال المرض وتدهور المستوى الصحي للفتيات كلما قلّ عمرهن عند الزواج الأول عن العشرين سنة (Omran, 1994). وإذا أخذنا بهذا العمر كمعيار مبدئي نجد أننا أمام حالة اجتماعية غير مرضية لسببين:

أولاً، يُفضل حوالي 76% من الأفراد أن يتم زواج الفتاة ضمن المرحلة العمرية 15–20 سنة ولم يلاحظ أي تباين مهم بين جيل الشباب وجيل المتزوجين أي أنّ هذه الرغبة مستمرة وثابتة عبر الزمن وهي أقوى قليلاً عند الذكور من الإناث وكذلك في الريف مقارنة بالحضر.

ثانياً، وهنا المشكلة أكثر خطورة يوجد 11.2% من الأفراد يرغبون أن يتم زواج الفتاة قبل بلوغها سن الخامسة عشرة وكما هو متوقع فإنّ هذه الرغبة أقوى في الريف من الحضر والفارق بحدود أربع نقاط مئوية. إلا أنّ ما يبعث على الأمل في تراجع وانحسار هذه الظاهرة هو تراجع نسبة الموافقين عليها من 16% بين جيل المتزوجين إلى 10% بين جيل الشباب. في هذا المجال، تبين دراسة (Abo Hamdan, 2014) أنّ الزواج المبكر يمثل أحد الصعوبات الاجتماعية والثقافية التي تعيق إدماج المرأة في عملية الإنتاج وهو يرتبط بالقيم والعادات والمفاهيم الاجتماعية السائدة في المجتمع ويترتب عليه آثار سلبية عديدة لا سيما على صحة المرأة نفسها. كما بيّنت دراسة (UNDP–Iraq, 2012) أنّ الزواج المبكر وكذلك الزواج القسري ينتشران في المجتمع العراقي لأسباب متعددة منها تعويض الأسر لبعضها في حال حصول مشاكل بينها، وكذلك كتبادل للحصول على عروس لأحد أفراد الأسرة الذكور، ولكن يبقى الفقر السبب الأول لهذا النوع من الزواج. وفي دراسة أخرى تبين أنّ الزواج المبكر يزداد انتشاراً عند الأجيال الجديدة في العراق وفي المناطق الريفية أكثر من المناطق الحضرية ((Ministry of planning – Iraq (no date)).

تزداد عوامل الخطورة على صحة الأم والطفل كلما كان الحمل مبكراً بالنسبة لعمر الأم وعلى الأغلب فإنّ خطورة الزواج المبكر الصحية تعود لأنّ التبكير في زواج الفتاة يترافق بشكلٍ كبير في حمول و ولادات مبكرة غالباً ما تكون عالية الخطورة بالإضافة إلى عدد كبير من الآثار السلبية على صحة الأم ونفسيتها (UNICEF, 2001) (Omran, 1994).

تُؤكّد بيانات المسح هذه الفكرة حيث أنّ أكثر من ثلثي الأفراد يفضلون أن يتم الحمل خلال السنة الأولى التي تلي الزواج ويظهر أنّ سكان الحضر أكثر استعجالاً بالحمل بعد الزواج من سكان الريف إذ أنّ 71% منهم يرغبون بالحمل خلال السنة الأولى من الزواج مقابل 60% من الريفيين. الفارق الكبير في تفضيلات توقيت الإنجاب بعد الزواج هو بين الذكور والإناث إذ أنّ أكثر من نصف الذكور مقابل أكثر من ثلاث أرباع الإناث يفضلون حصول الحمل خلال السنة الأولى التي تلي الزواج.

يمثل استمرار الحمل والإنجاب حتى مراحل متقدمة من عمر المرأة الإنجابي عامل خطورة آخر يهدد صحتها وصحة المولود أيضاً وتؤكد الدلائل المتوفرة على ارتفاع احتمال الإصابة بالعديد من الأمراض كلما استمرت المرأة بالحمل والإنجاب حتى مراحل متقدمة من العمر (Anderson, et. al., 2000; Chan and Lao, 1999).

إلا أنّ رغبات وتفضيلات السكان في المحافظات الشمالية والشمالية الشرقية تتجه بعيداً عن الدلائل والتوصيات العلمية حيث أنّ حوالي نصف أفراد المجتمع لا يرون ضرورة توقف المرأة عن الحمل عند عمر معين. أما المجموعة التي تفضل أن تتوقف المرأة عن الإنجاب عند عمر معين فهي مقسمة كما يلي: 8.2% من أفراد هذه المجموعة يفضلون التوقف عن الإنجاب قبل منتصف عقد الثلاثينات من عمر المرأة و 34.8% يفضلون المرحلة العمرية 35–39 سنة و 43% يفضلون التوقف عن الإنجاب خلال المرحلة العمرية 40–44 سنة، و 12% يفضلون المرحلة العمرية 45–49

سنة و 2.3% يفضلون التوقف عن الحمل و الإنجاب بعد أن تتجاوز المرأة سن الخمسين. بالمحصلة يوجد رأي اجتماعي قوي يفضل استمرار المرأة في الحمل والإنجاب حتى مراحل متقدمة من عمرها الإنجابي.

إنّ الهدف من استمرار الحمل والإنجاب حتى مراحل متقدمة من عمر المرأة الإنجابي وكذلك الزواج المبكر والذي يترافق مع تفضيل الحمل المبكر هو إنجاب عدد أكبر من الأولاد وهذا ما تؤكده بيانات المسح التي تُظهر أنّ متوسط حجم الأسرة الفعلي في المحافظات الشمالية والشمالية الشرقية هو 6.5 أفراد.

إنّ رغبات جيل الشباب وإن كانت ليست بمستوى جيل المتزوجين إلا أنّها ما تزال مرتفعة حيث أنّ 22.6% و 5.5 % من الشباب يرغبون في أسرة مكونة من 5–6 أفراد و أكثر من سبع أفراد على التوالي وتنخفض هذه النسب عند الشابات إلى 19% و 1.4% على التوالي. ويتضح أنّ أكثر من ثلث الشباب وربع الشابات لا يعرفون عدد الأولاد الذي يرغبون إنجابه مستقبلاً.

تتأثر صحة النساء النفاسية وبالتالي صحتهن العامة بمستوى انتشار ظاهرة زواج الأقارب التي تساعد في زيادة احتمال تكرار الأمراض الوراثية التي تنتشر ضمن العائلة الواحدة (Benson (2005); Pedersen (2002); Sogaard and Vedsted–Jakobsen (2003)). Tamim et. al. (2003) و في هذا المجال تُظهر بيانات المسح قبولاً اجتماعياً متوسطاً لزواج الأقارب حيث أنّ أكثر من نصف الأفراد موافقون على هذا الزواج. بالتفصيل، نجد أنّ المتزوجين أكثر حرصاً على أن يتم الزواج ضمن العائلة من جيل الشباب كما أنّ هذا الزواج مرغوب أكثر في الريف من الحضر والذكور أكثر تفضيلاً من الإناث للزواج من الأقارب، الأقارب حيث أنّ أكثر من نصف الأفراد موافقون على هذا الزواج. بالتفصيل، نجد أنّ المتزوجين أكثر حرصاً على أن يتم الزواج ضمن العائلة من جيل الشباب كما أنّ هذا الزواج مرغوب أكثر في الريف من الحضر والذكور أكثر تفضيلاً من الإناث للزواج من الأقارب، بشكل دقيق فإن نسب الموافقة على زواج الأقارب هي كالتالي: 59.6% من جيل المتزوجين و 47.7% من جيل الشباب و 56.7% من سكان الحضر و 47.3% من سكان الريف و 56% من الذكور و 51% من الإناث.

5. الخاتمة:

ركّزت هذه الدراسة على تحليل فجوة النوع الاجتماعي في ثلاث جوانب مهمة من حياة المرأة وهي العمل والتعليم والصحة في المحافظات الشمالية والشمالية الشرقية في سورية باستخدام بيانات المسح السكاني السريع الذي تمّ في هذه المنطقة في عام 2005. في هذا المجال لابد من الإشارة إلى أنّه وبالرغم من أهمية هذه القضية وتأثيراتها المختلفة ليس على المرأة وحدها وإنّما على المجتمع والبلد ككل فإنّه توجد ندرة في البيانات والدراسات المتعلقة بقضية النوع الاجتماعي في سورية عموماً والمنطقة الشمالية والشمالية الشرقية منها خصوصاً مما يعيق وضع الخطط والبرامج وصياغة السياسات الفعّالة اللازمة لتحسين وضع المرأة وتمكينها.

الاستنتاجات و التوصيات:

توصلت الدراسة من خلال معالجة البيانات التي وفّرها المسح السكاني السريع إلى مجموعة نتائج أهمها يلي:

- ما يزال المجتمع منقسماً فيما يتعلق بعمل المرأة خارج المنزل بين مؤيد ومعارض وبنسب متقاربة وأهم أسباب الموافقة على هذا العمل فهي تحسين مستوى معيشة الأسرة، أما أهم أسباب المعارضة فهي التفرغ لأعمال البيت وتربية الأولاد.
- تقوم الإناث داخل المنزل بكل الأعمال المنزلية تقريباً وتكون مساهمة الذكور محدودة وتقتصر على القيام ببعض الإصلاحات المنزلية والطبخ والترتيب والتنظيف ومن ثم العناية بالأبناء ومتابعة تعليمهم.

- يوجد لا تكافؤ فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرارات داخل الأسر التي تبين أنها وظيفة الذكور بشكلٍ أساسي مع مساهمة محدودة للإناث في مجال قرارات الإنفاق ومساهمة أوسع قليلاً في ما يتعلق بقرارات الحمل والإنجاب.
- بالرغم من الرغبة القوية عند الأفراد بمستويات عالية من التعليم لأبنائهم و بناتهم إلا أنّ تفضيل الذكور على الإناث في مجال التعليم ملاحظ سواء من حيث مستويات التعليم المرغوبة أو من حيث تفضيلات متابعة الأبناء والبنات المنتظمين بالدراسة لتعليمهم وغيرها.
- يتأثر المستوى الصحي عموماً بعدد كبير من العوامل مثل مستوى الوعي الصحي عند الأفراد ومستوى التغذية ومدى توفر الخدمات الصحية المناسبة ... الخ؛ لكن بالإضافة لهذه العوامل توجد عدة سلوكيات وممارسات اجتماعية تؤثر سلباً في مستوى صحة النساء لاسيما صحتهن الإنجابية خصوصاً مثل تفضيلات الحمل. تبين في هذا المجال وجود رغبة اجتماعية بالتبكير في الزواج والحمل وكذلك الاستمرار بالحمل حتى آخر العمر الإنجابي للمرأة وانتشار زواج الأقارب بالإضافة إلى عدم الوعي بضرورة الفحص الطبي قبل الزواج.

التوصيات:

- استهداف المنطقة الشمالية والشمالية الشرقية في سورية ببرامج تنموية اقتصادية واجتماعية وسكانية تساهم فيها الحكومة والمنظمات غير الحكومية والدولية مثل الهيئة السورية لشؤون الأسرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تحسين المستويات الاقتصادية والتعليمية والصحية لأفراد تلك المنطقة.
- دراسة فجوة النوع الاجتماعي كل محافظة من محافظات المنطقة الشمالية والشمالية الشرقية في سورية على حدة واستخلاص التباينات (إن وجدت) بين هذه المحافظات، واستخدام نتائج هذه الدراسات كمدخلات في البرامج التنموية التي تستهدف تلك المنطقة والمُشار إليها في التوصية السابقة.
- دراسة فجوة النوع الاجتماعي في المنطقة الشمالية والشمالية الشرقية في سورية في مجالات أخرى غير التي شملتها هذه الدراسة ولاسيما فيما يتعلق بالحقوق المدنية والموقف أمام القانون.
- قيام وزارة الصحة بالتعاون مع المنظمات الدولية المختصة بتنفيذ برامج صحية علاجية وقائية وتثقيفية فيما يتعلق بالمخاطر على صحة النساء وبالخصوص الصحة الإنجابية.

References:

1. Abo Hamdan, Majed Mulhem 2014 – Empowering the Role of the Syrian SArab Woman in the comprehensive development. Damascus University Journal, Vol. 30, No. 1+2 مرجع عربي .

2. Abood, Iman 2002 – woman's work and education and their relation with family decision making in the cities of Damascus and rural Damascus: field study. unpublished Doctoral Dissertation, department of sociology, Damascus University. In, مرجع عربي .

3. Al-Naqola, Jehad 2011 – the family effects resulting of woman going out for work: field study of the problems faced by married working women in the city of Damascus. The Syrian General Book Organization, Ministry of Culture, Syria مرجع عربي .

4. Al-hadad, Amira 2009 – Weak woman participation in formal labour market and the wage discrimination against her. Research Program on woman and work, policy papers (3), Center for social studies, American university, Cairo مرجع عربي .

5. Al-Homsi, Huda 2004 – Woman role in the Syrian Economy between reality and prospects. The 17th Tuesday Economic Forum, Association of Economic Sciences, Damascus مرجع عربي .

6. Al-Naqola, Jehad 2011 – the family effects resulting of woman going out for work: field study of the problems faced by married working women in the city of Damascus. The Syrian General Book Organization, Ministry of Culture, Syria مرجع عربي .
7. Anderson, A.N., et al. -2000 Maternal Age and Fetal Loss: Population Based Register Linkage Study. British Medical Journal, volume 320, pp 1708–1712 كتاب.
8. Benson, J. W. 2005- Recessive Disorders and Consanguineous Marriage. British Medical Journal, Dec. 17; 331(7530): 1475 كتاب.
9. Berkowitz GS, Skovron ML, Lapinski PH, Berkowitz RL 1990- Delayed Childbearing and the Outcome of Pregnancy. The New England Journal of Medicine; 322; pp 659-664. كتاب.
10. Central Bureau of Statistics 2006 – Atlas of the main population indicators in Syria. Damascus, Syria مرجع عربي .
11.Chan, B.C.P., Lao, T.T. 1999- Influence of Parity on the Obstetric Performance of Mothers Aged 40 Years and Above. Human Reproduction Vol.14, Issue 3: pp 833-837 بحث .
12. Ministry of planning – Iraq (no date) – empowering women, conductive environment and supporting culture. Central Bureau of Statistics, Iraq, in collaboration with UNICEF-Iraq مرجع عربي .
13. Omran, Abd-Alrahim 1994 – family planning in Islamic heritage. UNICEF
14. Orfali, Lyla 2002 – factors affecting the work status of the Syrian married woman, field study in the city of Aleppo. Unpublished Master's Thesis, Aleppo University. In, مرجع عربي .
15. Al-Naqola, Jehad 2011 – the family effects resulting of woman going out for work: field study of the problems faced by married working women in the city of Damascus. The Syrian General Book Organization, Ministry of Culture, Syria مرجع عربي .
16. Pedersen, J. 2002- The Influence of Consanguineous Marriage on Infant and Child Mortality among Palestinians in the West Bank and Gaza, Jordan, Lebanon and Syria. Community Genet; 5(3): 178-181. كتاب.
17. Saqr, Hala and Shahata, Abdullah 2009 – woman's economic empowerment. Research Program on woman and work, policy papers (1), Center for social studies, American university, Cairo مرجع عربي .
18. Sogaard, M. and Vedsted-Jakobsen, A. 2003- Consanguinity and Congenital Abnormalities. Ugeskr Laeger; 165(18):1849. كتاب.
19. Subeh, Samira 2008 – equity, justice and gender in Syria. Working Paper No. 42, The National Center for Agriculture policies, Syria مرجع عربي .
20. Subeh, Samira 2006 – woman's role in agriculture and discrimination issues in Syria. Policy Papers No. 10, The National Center for Agriculture policies, Syria مرجع عربي .
21.Tamim, H.; Khogali, M; Beydoun, H.; Melki, I.; Yunis, K. 2003- Consanguinity and Apnea of Prematurity. American Journal of Epidemiology, 15; 158(10); pp 942-946. بحث .
22. World Bank 2014 –Education Plays Key Role in Advancing Women, Girls, and Communities. File downloaded on 11\3\2017 from WB web site (http://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2014/05/14/education-key-role-women-girls-communities) موقع الكتروني .
23. UNICEF, 2001- Early Marriage: Child Spouses. Innocenti Research Centre, Innocenti Digest No. 7 بحث.
24. UNDP-Iraq 2012 – woman's economic empowerment: integrating women in the Iraqi economy مرجع عربي .